J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 32 (7): 5711 - 5719, 2007

THE ECONOMIC IMPACTS OF THE AGRICULTURAL PRICE POLICIES ON WHEAT IN EGYPT

Abo Zaied, Attiat M. I.
Department of Agricultural Economics, Fac. of Agric., Cairo University

الآثار الإقتصاديه للسياسات السعرية الزراعية على القمح فى مصر

عطيات محمد السعيد أبو زايد
قسم الإقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة القاهرة

الملخص

يأتى محصول القمح فى مقدمة محاصيل الحبوب الإستراتيجية والغذائية الرئيسية فى مصر نظراً لإعتماد جميع المستهلكين على مختلف مستوياتهم الإقتصادية والإجتماعية عليه كمصدر للطاقة، ونظراً للتغيرات الإقتصاديه الهيكليه التى طرأت على المقتصد المصرى عقب تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادى عام ١٩٨٧، والإنضمام إلى منظمة التجاره العالميه، عقب التوقيع على الإتفاقيه العامه للتعريفات الجمركيه والتجاره، فلا شك أن تلك التغيرات الإقتصاديه المحليه والعالميه، تعتبر بمثابه تحدياً حقيقياً يواجه السياسه الزراعية المصرية.

ولقد انحصرت مشكلة البحث فى التدخل الحكومى المباشر أو غير المباشر فى السياسات الزراعية التسعيرية والانتاجية الخاصه بمحصول القمح سواء كان ذلك للمنتج المحلى أو لمستلزمات الانتاج، ولذلك استهدف البحث قياس الآثار المترتبة على هذا التدخل الحكومى فى السياسات السعرية والإنتاجية الزراعية لمحصول القمح والذى يتأثر بالعديد من المتغيرات الإقتصادية على المستويين المحلى والعالمى خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥).

وتم الإعتماد على الطريقه الإستقرائية فى التحليل الإقتصادى من الناحيتين الوصفيه والكميه، حيث تم تقدير مصفوفة تحليل السياسات السعرية للتعرف على مؤشرات الحماية السعرية ممثله فى معاملات الحماية الاسمية والفعالة، ومؤشرات الميزه النسبية ممثله فى معامل تكلفة الموارد المحلية لمحصول القمح، وتقدير نموذج التوازن الجزئى بهدف قياس آثار هذا التدخل على كل من المنتج والمستهلك ورفاهية كلا منهما وكذلك رفاهية المجتمع والتغيرات التى تحدث فى حصيلة الدولة المدفوعة من العملات الأجنبية والدخل الحكومى. ولقد تم الحصول على البيانات الإحصائية اللازمه من مصادرها المختلفه سواء المنشورة أو غير المنشورة خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة (١٩٩٠-٢٠٠٥).

واشارت نتائج مصفوفة تحليل السياسة لمحصول القمح أن معامل الحماية الإسمى بلغ أدناه بنحو ٠,٧٠ عام ١٩٩٠، بينما بلغ أقصاه بنحو ١,٣٤ عام ١٩٩٩، وهذا يوضح إتجاه الدولة لتخفيف العبء على المزارعين من خلال خفض الضرائب. كما بلغ معامل الحماية الفعال لمحصول القمح ادناه بحوالى ٠,٧٨ عامى ١٩٩٠، ١٩٩٦ بينما بلغ أقصى معامل حماية فعال نحو ١,٣٩ عام ١٩٩٩، وتبين ايضا من خلال حساب معامل تكلفة الموارد المحلية أنه بلغ أدناه بنحو ٠,٣٤ عام ١٩٩٠، بينما بلغ أقصاه بحوالى ١,٢٧ عام ١٩٩٩، واتضح أن تكاليف إنتاج الفدان أقل من القيمة المضافة بسعر الحدود لفدان القمح المنتج محلياً بإستثناء أعوام ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ولذلك ينصح بزيادة إنتاج القمح لن مصر تتمتع بميزة نسبية فى إنتاجه.

وفيما يتعلق بتائج تقدير نموذج التوازن الجزئى لمحصول القمح، فقد تبين تذبذب صافى خسارة المنتج والمستهلك الاقتصادية بين الإرتفاع والإنخفاض على مدار الفترة الزمنية موضع الدراسة، كما تبين تحقيق خسارة فى فائض منتجى القمح وأيضاً مكاسب فى فائض مستهلكى القمح فى السنوات ١٩٩٠، ١٩٩٥، ١٩٩٦، والفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٥)، بينما تم تحقيق مكاسب لمنتجى القمح وخسارة لمستهلكى القمح فى باقى السنوات. وأيضا إتضح تحقيق خسارة فى الايراد الحكومى فى السنوات ١٩٩٠، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، بينما تحقق عائد فى باقى السنوات. وأوضحت النتائج أيضاً إرتفاع حصيلة النقد الأجنبى المدفوعة لإستيراد القمح فى السنوات ١٩٩٠، ١٩٩٥، ١٩٩٦، والفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٥)، بينما إنخفضت حصيلة النقد الأجنبى المدفوعة لإسترداد القمح فى باقى سنوات الدراسة، وأخيرا تبين تذبذب صافى الخسارة الإقتصادية بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة.

هذا وتوصى الدراسة بالعمل على زيادة زيادة إنتاج محصول القمح من خلال تحفيز المنتج على زراعته عند اسعار مزرعية ملائمة تتمشى مع الزيادة فى تكاليف الإنتاج المزرعية للقمح، وأيضاً العمل على

رفع القيمة المضافة لمحصول القمح، حتى يمكن رفع ميزته النسبية وذلك عن طريق زيادة الإنتاجيه الفدانيه بإستخدام التقاوى المحسنة ذات الإنتاجية العالية ونقل التكنولوجيا الزراعية الحديثة حتى يمكن الحصول على محصول عالى الإنتاجية.

المقدمة

يأتى محصول القمح فى مقدمة محاصيل الحبوب الإستراتيجية والغذائية الرئيسية فى مصر نظراً لإعتماد جميع المستهلكين على مختلف مستوياتهم الإقتصادية والإجتماعية عليه كمصدر للطاقة سواء كان فى صورة الخبز الذى يمثل الغذاء الأساسى للمواطن المصرى أو منتجات آخرى، كما يعتبر محصول القمح من أهم محاصيل الحبوب التى يزداد الطلب عليها فى الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة نظرا للزيادة المضطردة فى عدد السكان وإتساع الفجوة بين الإنتاج المحلى من القمح والإستهلاك، وهذا يؤدى إلى اللجوء إلى إستيراد كميات كبيرة منه لسد الفجوة بين المعروض الإنتاجى من القمح والمطلوب الإستهلاكى عليه، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من موارد النقد الأجنبى التى تشكل عبئا على الدولة فى تدبير العملات الصعبة اللازمة لإستيراده.

ونظراً للتغيرات الإقتصادية الهيكلية التى طرأت على المقتصد المصرى عقب تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادى عام ١٩٨٧، والإنضمام إلى منظمة التجاره العالمية، عقب التوقيع على الإتفاقيه العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، فلا شك أن تلك التغيرات الإقتصادية المحلية والعالمية، تعتبر بمثابة تحدياً حقيقياً يواجه السياسة الزراعية المصرية فى الأسواق العالمية لمواجهة قوى التكتلات الإقتصادية وشرطاً أساسياً لتعميق قدرة الزراعة المصرية التنافسية للحد من الرسوم الجمركية وغير الجمركية والتشوهات السعرية التى نتج عنها عدم الكفاءة فى تخصيص الموارد.

مشكلة البحث:

تنحصر مشكلة البحث فى التدخل الحكومى المباشر أو غير المباشر فى السياسات الزراعية التسعيرية والانتاجية المرتبطة بمحصول القمح فى مصر سواء كان ذلك للمنتج المحلى أو لمستلزمات الانتاج، فالتدخل الحكومى فى التسعير ينشأ عنه إختلالات سعرية بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية ممثلة فى أسعار الحدود، حيث تقل أسعارها المحلية عن نظيرتها العالمية، كما أن التدخل الحكومى فى مجال دعم مستلزمات الانتاج وفرض الضرائب الضمنية على المنتج المحلى من السلع له آثاره التى تنعكس فى ضخامة ما يتحمله المنتجون من أعباء ضريبية، بينما كانت سياسة الدعم للمستلزمات الإنتاجية تحد من هذه الأعباء، ومن ثم يظهر تأثير هذه السياسات مجتمعة فى صعوبة تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى من إستخدام الموارد، وكذلك التأثير فى رفاهية المجتمع سواء كانو منتجين او مستهلكين والتأثير أيضا فى حصيلة الدولة المدفوعة من العملات الأجنبية والإيراد الحكومى.

الهدف من البحث:

يستهدف البحث قياس الآثار المترتبة على التدخل الحكومى المباشر أو غير المباشر فى السياسات السعرية والانتاجية الزراعية لمحصول القمح الذى يتأثر بالعديد من المتغيرات الإقتصادية على المستويين المحلى والعالمى خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) من خلال إلقاء الضوء على أهم الاختلالات السعرية بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية وذلك من خلال تقدير مصفوفة تحليل السياسات السعرية للتعرف على مؤشرات الحماية السعرية ممثله فى معاملات الحماية الاسمية والفعالة، ومؤشرات الميزة النسبية ممثله فى معامل تكلفة الموارد المحلية لمحصول القمح، بالإضافة إلى تقدير نموذج التوازن الجزئى لهذا المحصول بهدف قياس آثار هذا التدخل على كل من المنتج والمستهلك ورفاهية كلا منهما وكذلك رفاهية المجتمع والتغيرات التى تحدث فى حصيلة الدولة المدفوعة من العملات الأجنبية والدخل الحكومى.

الطريقه البحثيه ومصادر البيانات:

تم الإعتماد على الطريقة الإستقرائية فى التحليل الإقتصادى من الناحيتين الوصفية والكمية، حيث تم حساب مصفوفة تحليل السياسة وتقدير نموذج التوازن الجزئى لمحصول القمح. وتم الحصول على البيانات الإحصائية اللازمة من مصادرها المختلفه سواء المنشورة أو غير المنشورة بالجهات والمؤسسات الرسمية الحكومية، مثل بيانات الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى بوزارة الزراعه وإستصلاح الأراضى، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ونشرات البنك الأهلى خلال الفتره (١٩٩٠-٢٠٠٥).

الإطار البحثى:

يتناول الاطار البحثى توضيح حساب كل من مصفوفة تحليل السياسة الزراعية ونموذج التوزان الجزئى لمحصول القمح، وأيضاً توضيح المدلول الاقتصادى فى شرح معاملات ومعدلات الحماية الاسمية والفعاله ومعامل الميزه النسبية، وذلك على النحو الموضح كالتالى:

مصفوفة تحليل السياسة Policy Analysis Matrix:

تم الإعتماد على تقدير مصفوفة تحليل السياسة لحساب معاملات ومعدلات الحمايه الإسمية والفعالة وتكلفة الموارد المحلية، حتى يمكن التعرف على توجهات السياسات السعرية لمحصول القمح، وإمكانية مقارنة الأسعار المزرعية بالأسعار العالمية متمثلة فى أسعار الحدود، وبالتالى تحديد إتجاهات السياسة التي تتبعها الدولة فى محصول القمح، وايضا إستخدام معامل تكلفة الموارد المحلية فى تحديد الميزه النسبية فى إنتاج القمح على النحو التالى:

(أولا) معاملات ومعدلات الحماية الإسمية والفعالة:

يمكن تقدير معاملات ومعدلات الحماية الإسمية والفعالة لمحصول القمح كالتالى:

معامل الحماية الإسمى Nominal Protection Coefficient (NPC): $NPC=P^D/P^B$

معدل الحماية الإسمى Nominal Protection Rate (NPR): $NPR=NPC-1$

معامل الحماية الفعال Effective Protection Coefficient (EPC): $EPC=VA^D/VA^B$

معدل الحماية الفعال Effective Protection Rate (EPR): $EPR=EPC-1$

حيث:

P^D = السعر المزرعى لمحصول القمح (جنية / طن).

P^B = سعر الحدود لمحصول القمح (جنية / طن).

VA^D = القيمة المضافة بالسعر المحلى لمحصول القمح (جنية / طن).

VA^B = القيمة المضافة بسعر الحدود لمحصول القمح (جنية / طن).

ويمكن تفسير معاملات ومعدلات الحماية الإسمية والفعاله كالتالى:

(١) معامل الحماية الإسمى (NPC) :

- (NPC=1): وجود سياسة حيادية، حيث لا تقوم الدولة بفرض ضرائب مباشره او غير مباشره على منتجى القمح، وكذلك لا تتخذ أى سياسة حمائية لحماية إنتاج السلعة فى السوق المحلى، كما أنها لا تدعم المستهلك.

- (NPC>1): وجود سياسة حمائية لصالح المنتج عن طريق دعم إنتاج تلك السلعة، حيث أن السعر المحلى يفوق سعر الحدود، وبالتالى فهى تدعم المنتج وتفرض ضرائب على المستهلك.

- (NPC<1): وجود سياسة فرض ضرائب على منتجى القمح.

(٢) معدل الحماية الإسمى(NPR):

- (NPR=0) : وجود سياسة حيادية بمعنى تساوى كل من السعر المزرعى وسعر الحدود، وعلى ذلك فإن الدولة لا تتخذ أى سياسة حمائية، بحيث لا تقوم بفرض ضرائب على منتجى القمح، أو تقوم بدعم المستهلك.

- (NPR>0): وجود سياسة حمائية لدعم المنتج، وسياسة فرض ضرائب على المستهلك.

(ج) (NPR<0): وجود سياسة فرض ضرائب على المنتج، وسياسة حمائية لدعم المستهلك.

(٣) معامل الحماية الفعال (EPC):

- (EPC=1): وجود سياسة حيادية حيث لا تتخذ الدولة أى إجراءات حمائية لإنتاج السلعة، وكذلك لا تفرض أى ضرائب على المنتج أو تدعم المستهلك. وهذا يوضح أن القيمة المضافة بالأسعار المحلية تساوى القيمة المضافة بأسعار الحدود.

- (EPC>1): وجود سياسة حمائية لصالح المنتج عن طريق دعم إنتاج تلك السلعة، حيث أن القيمة المضافة بالسعر المحلى تفوق القيمة المضافة بسعر الحدود، وبالتالى فإن الدولة تقوم بدعم وحماية المنتج على حساب فرض ضرائب على المستهلك.

- (EPC<1): وجود سياسة فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على منتجى القمح.

(٤) معدل الحماية الفعال (EPR):

- (EPR=0): وجود سياسة حيادية، بمعنى تساوى كل من القيمة المضافة بالسعر المحلى مع نظيرتها بسعر الحدود، وعلى ذلك فإن الدولة لا تتخذ أى سياسة حمائية، وكذلك لا تقوم بفرض ضرائب على المنتج، أو تقوم بدعم المستهلك.

- (EPR>0): وجود سياسة حمائية لدعم إنتاج السلعة محلياً لصالح المنتج وإتباع سياسة فرض ضرائب على المستهلك.

- (EPR<0): وجود سياسة فرض ضرائب على المنتج، وسياسة حمائية لدعم المستهلك.

(ثانيا) تكلفة الموارد المحليه Domestic Resource Cost (DRC) :

يوضح معامل تكلفة الموارد المحليه الميزه النسبيه للسلعة على مستوى الإقتصاد القومى، من حيث إمكانية الإستمرار فى الإنتاج المحلى أو الإعتماد على الواردات، وبالتالى فهو يقارن بين تكلفة الفرصة البديلة للإنتاج المحلى والقيمة المضافة بسعر الحدود. ويتم تقدير تكلفة الموارد المحليه من خلال قسمة قيم الموارد المحلية ومستلزمات الإنتاج غير القابلة للإتجار بالاسعار المحلية على القيمة المضافة بسعر الحدود.

ويمكن تفسير معامل تكلفة الموارد المحلية كالتالى:

- (DRC< 1): يوضح أن الدوله توفر عملة أجنبيه من إنتاج السلعة محلياً، لأن تكلفة إنتاجها أقل من القيمه المضافة بسعر الحدود، ولذلك ينصح بزيادة الإنتاج وتقليل الإعتماد على الإستيراد، حيث تحقق أرباح إذا كانت السلعه تصديرية، أو توفر عمله أجنبية إذا كانت إستيرادية.
- (DRC>1): يوضح أن الدوله تتحمل تكاليف من إنتاج تلك السلعة محلياً، وتكون تكاليف الإنتاج المحلية أكبر من القيمة المضافة بسعر الحدود، وفى هذه الحالة لا تحقق أرباحاً تصديرية، وينصح بالإعتماد على الإستيراد وتقليل الإنتاج، لعدم وجود ميزه نسبية فى إنتاج تلك السلعة.
- (DRC=1): يوضح وضع التوازن، حيث أن الدوله لاتكسب أو توفر من إنتاج تلك السلعة.

نموذج التوازن الجزئى Partial Equilibrium Model:

قامت الدراسه بتقدير نموذج التوازن الجزئى لتوضيح الإختلالات السعرية وحجم الدعم والضرائب المفروضة على منتجى ومستهلكى القمح فى مصر، والتعرف على تأثير سياسات تدخل الدولة فى مجالى الإنتاج والإستهلاك والإيراد الحكومى، وأثر ذلك على الرفاهية الإقتصاديه للمجتمع، وذلك بالاستناد على مؤشرات صافى خساره المنتج والمستهلك الإقتصادية، والتغير فى فائض المنتج والمستهلك لقياس مدى رفاهية كل منهما. كما تم قياس الإيراد الحكومى من خلال التعرف على التغير فى الإيرادات الحكومية والتغير فى النقد الأجنبى، وصافى خسارة المجتمع الإقتصادية.

ولتقدير نموذج التوازن الجزئى يتطلب الأمر حساب المعادلات التالية:

- صافى الخسارة الإقتصادية فى الإنتاج: $NELP = 0.5 (Qw - Qd)(Pb - Pd)$
- صافى الخسارة الإقتصادية فى الإستهلاك: $NELC = 0.5 (Cw - Cd)(Pd - Pb)$
- تغير فائض المنتج: $PS = Qd (Pd - Pb) - NELP$
- تغير فائض المستهلك: $CS = Cd (Pb - Pd) - NELC$
- تغير الإيراد الحكومى: $GR = -NELP - NELC - PS - CS$
- تغير النقد الأجنبى: $FE = -Pb (Qw - Qd + Cd - Cw)$
- صافى الأثر على واردات القمح: $NET = PS + CS + GR$

حيث:

Pb = سعر الحدود لطن القمح.
Pd = السعر المزرعى لطن القمح.
Qw = كمية إنتاج القمح عند سعر الحدود.
Qd = كمية إنتاج القمح عند السعر المزرعى.
Cw = كمية إستهلاك القمح عند سعر الحدود.
Cd = كمية إستهلاك القمح عند السعر المزرعى.

- نتائج تقدير مصفوفة تحليل السياسة لمحصول القمح:

يتناول الجزء التالى مؤشرات الحماية السعرية متمثلة فى حساب معاملات ومعدلات الحماية الإسمية والفعالة لمحصول القمح خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، وايضا مؤشر الميزه النسبيه متمثل فى معامل تكلفة الموارد المحلية، حيث أسفر التقدير عن التوصل للنتائج التالية:

- معامل الحماية الإسمى:

يقيس معامل الحماية الاسمى درجة الانحراف بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية وذلك للتعرف على أثر السياسة الحكومية فى حماية الإنتاج المحلى أما بدعمه أو فرض ضرائب غير مباشرة على هذا المنتج، حيث يتبين من الجدول رقم (١) أن معامل الحماية الإسمى لمحصول القمح بلغ أدناه بنحو ٠,٧٠ عام ١٩٩٠ ،

بينما بلغ أقصاه بنحو ١,٣٤ عام ١٩٩٩، وبمعدل إزدياد يقدر بنحو ٩١,٤٣%، أى أن منتجى القمح قد حصلوا على ٧٠%، ١,٣٤% من السعر العالمى، وأن المنتجين قاموا بدعم الدولة بنحو ٣٠ جنيه عن كل طن منتج محليا عام ١٩٩٠ ولم يعطى دعم عام ١٩٩٩ ، نظرا لحصول المنتجين على أسعارمحلية تفوق السعر العالمى، كما توضح النتائج أيضا أن الدولة تقوم بفرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على منتجى القمح، وتدعم وتحمى أسعار القمح بالسوق المحلى لصالح المستهلك أعوام ١٩٩٠، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ بينما تم إتخاذ إجراءات حمائية لصالح المنتج على حساب المستهلك تمثلت فى زيادة السعر المزرعى عن سعر الحدود فى باقى الفترة الزمنية موضع الدراسة وهذا يعكس إتجاه الدولة لتخفيف العبء على المزارعين من خلال خفض الضرائب.

جدول(١): معاملات ومعدلات الحماية الاسميه والفعالة لمحصول القمح فى مصر خلال الفتره (١٩٩٠-٢٠٠٣).

السنة	معامل الحمايه الإسمى (NPC)	معدل الحمايه الإسمى (NPR)	معامل الحمايه الفعال (EPC)	معدل الحمايه الفعال (EPR)	تكلفة الموارد المحليه (DRC)
1990	0.70	-0.30	0.78	-0.22	0.34
1991	1.09	0.09	1.15	0.15	0.62
1992	1.10	0.10	1.11	0.11	0.70
1993	1.01	0.01	1.11	0.11	0.92
1994	1.23	0.23	1.28	0.28	1.15
1995	0.89	-0.11	0.88	-0.12	0.76
1996	0.80	-0.20	0.78	-0.22	0.59
1997	1.07	0.07	1.08	0.08	0.81
1998	1.23	0.23	1.26	0.26	1.18
1999	1.34	0.34	1.39	0.39	1.27
2000	1.32	0.32	1.36	0.36	1.13
2001	1.07	0.07	1.08	0.08	0.90
2002	0.86	-0.14	0.86	-0.14	0.70
2003	0.83	-0.17	0.82	-0.18	0.69
2004	0.92	-0.08	0.92	-0.08	0.62
2005	0.98	-0.02	0.98	-0.02	0.61

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- البنك الأهلى المصرى "النشره الإقتصاديه" أعداد متفرقه.

٢- الجهاز المركزى للتعبئه العامه والإحصاء "الكتاب الإحصائى السنوى"، أعداد متفرقه.

٣- الجهاز المركزى للتعبئه العامه والإحصاء "نشرة التجاره الخارجيه" أعداد متفرقه.

٤- وزارة الزراعه وإستصلاح الأراضى، الإدارة المركزيه للإقتصاد الزراعى "نشرة الإقتصاد الزراعى"، أعداد متفرقه.

٢- معدل الحماية الإسمى:

يتبين من نفس الجدول السابق رقم (١) أن أدنى معدل حماية إسمى لمحصول القمح بلغ نحو -٠,٣٠ عام ١٩٩٠، بينما بلغ أقصى معدل حمايه حوالى ٠,٣٤ عام ١٩٩٩، وبمعدل إرتفاع فى الضرائب يقدر بنحو ٢١٣%، كما يلاحظ أيضا أن الدولة كانت تقوم بفرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على منتجى القمح، ودعم وحماية أسعار القمح بالسوق المحلى لصالح المستهلك أعوام ١٩٩٠، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، بينما تم إتخاذ إجراءات حمائية لصالح المنتج على حساب المستهلك تمثلت فى زيادة السعر المزرعى عن سعر الحدود فى باقى الفترة الزمنية موضع الدراسة.

٣- معامل الحماية الفعال:

يتم تقدير معامل الحماية الفعال من خلال النسبة بين القيمة المضافة بالأسعار المحلية السائدة فى السوق والقيمة المضافة بالأسعار العالمية، كما تظهرالإختلالات فى كل من الانتاج وأسواق مستلزمات الانتاج، ويوضح مدى تقارب أسعار المنتجات الزراعية بمثيلتها العالمية، ويأخذ هذا المعامل فى الاعتبار ظاهرة توازن الضرائب غير المباشرة على الانتاج والدعم على مستلزمات الانتاج، فيوضح صافى أثر السياسة الاقتصادية المحلية على كافة أسواق المنتج ومستلزمات الانتاج، ولقد بلغ معامل الحماية الفعال لمحصول القمح ادناه بحوالى ٠,٧٨ عامى ١٩٩٠، ١٩٩٦، بينما بلغ أقصى معامل حماية فعال نحو ١,٣٩ عام ١٩٩٩، وبمعدل إرتفاع يقدر بنحو ٧٨,٢١%، كما يلاحظ من الجدول أن الدولة تقوم بدعم وحماية أسعار القمح بالسوق المحلى لصالح المستهلك وتفرض ضرائب غير مباشرة على منتجى القمح أعوام ١٩٩٠، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، بينما إتبعت الدولة سياسة حمائية فى باقى السنوات موضع الدراسة، وهذا يوضح أن القمح يتميز بحماية وأن هذا المحصول يحصل على حافز.

٤- معدل الحماية الفعال:

يتبين من النتائج أن معدل الحماية الفعال لمحصول القمح بلغ أدناه بنحو -٠,٢٢ عامى ١٩٩٠، ١٩٩٦، بينما بلغ أقصاه بنحو ٠,٣٩ عام ١٩٩٩، كما يلاحظ أن الدولة كانت تقوم بدعم وحماية أسعار القمح بالسوق المحلى لصالح المستهلك، وتفرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على منتجى القمح أعوام ١٩٩٠، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، بينما إتبعت الدولة سياسة حمائية لصالح المنتج فى باقى سنوات الدراسة.

٥- تكلفة الموارد المحلية لمحصول القمح:

يقيس هذا المعامل الكفاءة الإقتصادية الكلية لنظام أو نشاط إنتاجى من خلال مقارنة التكلفة الفرصة البديلة لإستخدام الموارد المحلية مع صافى تدفق النقد الأجنبى المتولد عن هذا النشاط، كما يعبر عن النسبة بين التكلفة والأربحية من خلال قياس الزيادة فى المدخلات الأولية مقيسة بأسعار الظل من أجل الزيادة فى صافى الإيراد مقيما بأسعار الظل أيضا، أو بمعنى آخر هل يتم الإستمرار فى الإنتاج المحلى لهذا المحصول أم من الأفضل إحلاله بالواردات، وهى تقارن بين تكلفة الفرصة البديلة للانتاج المحلى والقيمة المضافة بسعر الحدود.

ويتضح من جدول (١) أن معامل تكلفة الموارد المحلية لمحصول القمح بلغ أدناه بنحو ٠.٣٤ عام ١٩٩٠، بينما بلغ أقصاه بحوالى ١,٢٧ عام ١٩٩٩، وبمعدل إرتفاع يقدر بنحو ٢٧٣,٥٢%، كما يتضح أن تكاليف إنتاج الفدان أقل من القيمة المضافة بسعر الحدود لفدان القمح المنتج محلياً بإستثناء أعوام ١٩٩٤، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ولذلك ينصح بزيادة الإنتاج وتقليل إستيراد محصول القمح، لأن تكاليف إنتاج فدان القمح محلياً أقل من القيمه المضافه للفدان بسعر الحدود، أى أن مصر تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج القمح وهذا يعمل على تحقيق أرباح لدى المنتج ولذلك يجب على الدولة أن تشجع المزارعين على التوسع فى إنتاجه، بينما فى الأعوام التى إرتفع فيها معامل تكلفة الموارد المحلية كانت تكاليف إنتاج فدان القمح المنتج محليا أكبر من القيمة المضافة بسعر الحدود وذلك لإرتفاع التكاليف الانتاجية نتيجة لإلغاء الدعم على مستلزمات الانتاج وزيادة الايجارات الزراعية، وزيادة الأسعار المزرعية بدرجة تقل عن الزيادة فى أسعار مستلزمات الانتاج وهذ يؤدى إلى إنخفاض صافى العائد الفدانى.

- نتائج تقدير نموذج التوازن الجزئى لمحصول القمح:

يتناول الجزء التالى توضيح أهم نتائج نموذج التوازن الجزئى التى أمكن الحصول عليها لمحصول القمح خلال فترة الدراسه على النحو الموضح كالتالى:

صافى خسارة المنتج الاقتصادية:

يتضح من الجدول رقم (٢) تذبذب صافى خسارة المنتج الاقتصادية بين الارتفاع والانخفاض على مدار الفترة الزمنية موضع الدراسة، حيث بلغت أدنى خسارة لمنتجى القمح نحو ٠,٢ مليون جنيه عام ١٩٩٣، بينما بلغت أقصى خسارة لمنتجى القمح نحو ١١٣,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٠. وقد يرجع سبب إنخفاض صافى خسارة المنتج الإقتصادية إلى إرتفاع الأسعار المحلية لمحصول القمح وكذلك إرتفاع التكاليف الانتاجية التى أدت إلى ترشيد إستخدام الموارد الإنتاجية وبالتالى زيادة الكفاءة فى إستخدام هذه الموارد، بينما يرجع إرتفاع صافى خسارة المنتج الإقتصادية إلى إرتفاع التكاليف الانتاجية مع إنخفاض الأسعار المحلية وبالتالى عدم توزيع الموارد الإنتاجية بكفاءة وتوجيهها نحو أنشطة ذات إنتاجية منخفضة.

صافى خسارة الاستهلاك الاقتصادية:

يتضح من نفس الجدول السابق تذبذب صافى خسارة الاستهلاك الاقتصادية لمحصول القمح بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت أدناها نحو ٠,٢ عام ١٩٩٣، بينما بلغت أقصاها نحو ١١٣,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٩. وقد يرجع سبب إرتفاع صافى خسارة المستهلك الإقتصادية إلى إتباع سياسة حمائية لدعم المستهلك، وبالتالى تحويل الإنفاق الإستهلاكى من سلع عالية المنفعة إلى أخرى ذات منفعة أقل بسبب إنخفاض أسعارها،

وبالتالى يكون هناك حالة من سوء توزيع الإنفاق الإستهلاكى، بينما يرجع سبب إنخفاض صافى خسارة المستهلك الإقتصادية إلى إرتفاع الأسعار مما إنعكس على كفاءة توزيع وترشيد الإنفاق الإستهلاكى.

التغير فى فائض المنتج:

يتبين من نفس الجدول السابق أنه تم تحقيق خسارة فى فائض المنتج أعوام ١٩٩٠، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، حيث بلغت الخسارة أدناها بنحو ٢٣١,٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٥، وأقصاها بنحو ١١٦٦,٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٣، وقد يرجع سبب الخسارة فى فائض المنتج إلى زيادة التكاليف عن الإيرادات بسبب إنخفاض السعر المزرعى عن سعر الحدود، وبالتالى فإن المنتج المحلى قد حقق خسارة نتيجة بيع كميات قليلة بأسعار منخفضة. بينما تم تحقيق عائد فى باقى الفترة الزمنية موضع الدراسة، حيث بلغ أدناه بنحو ٣٧,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣، وأقصاه بنحو ١٠٧٨,٩ عام ٢٠٠٠، مع ملاحظة تذبذب عائد فائض المنتج بين الارتفاع والانخفاض، وتعزى الزيادة فى فائض المنتج المحلى إلى بيع كميات كبيرة بأسعار مرتفعة، وإرتفاع السعر المزرعى عن سعر الحدود، مما ينعكس على زيادة رفاهية منتجى محصول القمح.

التغير فى فائض المستهلك:

يتضح ايضا من جدول (٢)، أنه تم تحقيق مكاسب فى فائض مستهلكى القمح فى السنوات ١٩٩٠، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، حيث بلغت المكاسب أدناها بنحو ٣٧٠,٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٥، وأقصاها بنحو ١٨٥٥,٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٣، بينما تم تحقيق خسارة فى باقى السنوات حيث بلغت الخسارة أدناها بنحو ٧٨,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣، وأقصاها بنحو ٢٣٠٢,٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٠، لكن يلاحظ تذبذب العائد والخسارة فى فائض المستهلك بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى. وقد ترجع المكاسب فى فائض المستهلك إلى سياسة دعم مستهلكى القمح، وبالتالى فإن المستهلك المحلى قد حقق مكاسب نتيجة إستهلاك كميات كبيرة بأسعار منخفضة، بينما ترجع الخسارة فى فائض المستهلك إلى شراء كميات قليلة بأسعار مرتفعة، وبالتالى زيادة الإنفاق الإستهلاكى على القمح، مما إنعكس على إنخفاض رفاهية مستهلكى القمح.

التغير فى الايراد الحكومى:

يتبين من نفس الجدول السابق تحقيق خسارة فى الايراد الحكومى فى السنوات ١٩٩٠، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، حيث بلغت الخسارة أدناها بنحو ١٤٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٥، وأقصاها بنحو ٩٠٣,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٠، بينما تحقق عائد فى باقى السنوات حيث بلغ العائد أدناه بنحو ٤٠,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٣، وأقصاه بنحو ١٠١٩,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٠، لكن يلاحظ تذبذب العائد والخسارة بين الارتفاع والانخفاض فى الإيراد الحكومى من سنة لأخرى نتيجة إستيراد القمح. وقد ترجع الخسارة فى الايراد الحكومى الى زيادة الطلب المحلى عن العرض المحلى للقمح وبالتالى زيادة حجم الواردات. بينما يرجع تحقيق العائد فى الايراد الحكومى إلى زيادة العرض المحلى للقمح وبالتالىإنخفاض حجم واردات القمح.

التغير فى النقد الأجنبى:

يتبين من جدول (٢)، إرتفاع حصيلة النقد الأجنبى المدفوعة لإستيراد القمح فى السنوات ١٩٩٠، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، حيث بلغت الحصيلة المدفوعة أدناها بنحو ٣١٠,٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٥، وأقصاها بنحو ١٨٢٣,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٣، بينما إنخفضت حصيلة النقد الأجنبى المدفوعة لإستراد القمح فى باقى سنوات الدراسة، حيث بلغ الإنخفاض أدناه بنحو ٥٦,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٣، وأقصاه نحو ١٢٦٠,٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٠، وقد يرجع سبب إرتفاع حصيلة النقد الأجنبى المدفوعة لإستيراد القمح من الخارج الى زيادة كمية الواردات من القمح، بينما يرجع إنخفاض حصيلة النقد الأجنبى المدفوعة لإسترداد القمح من الخارج الى زيادة العرض المحلى لمحصول القمح، مما أدى إلى إنخفاض كمية الواردات من هذا المحصول.

صافى الخسارة الاقتصادية:

يتبين ايضا من نفس الجدول (٢) أن صافى الخسارة الاقتصادية قد تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة، حيث بلغت أدنى خسارة حوالى ٠,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٣، كما بلغ نصيب كل من صافى خسارة المنتج والمستهلك الإقتصادية نحو ٥٠%، ٥٠% على الترتيب من صافى الخسارة الإقتصادية، بينما بلغت أقصى خسارة حوالى ٢٦٧,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٠، حيث بلغ نصيب كل من صافى خسارة المنتج والمستهلك الإقتصادية نحو٤٢ %، ٥٨ % على الترتيب، وقد ترجع صافى الخسارة الإقتصادية خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة إلى عدم كفاءة توزيع الموارد الإنتاجية والإنفاق الإستهلاكى.

جدول (٢): نموذج التوازن الجزئى لمحصول القمح بالمليون جنية فى مصر خلال الفتره (١٩٩٠-٢٠٠٣).

السنه	صافى الخساره الإقتصاديه فى الإنتاج	صافى الخساره الإقتصاديه فى الإستهلاك	تغير فائض المنتج	تغير فائض المستهلك	تغير الإيراد الحكومى	تغير النقد الأجنبى	صافى الأثر على واردات القمح
1990	113.7	154.2	-960.0	1595.7	-903.5	1812.4	-267.9
1991	4.5	6.0	172.1	-369.4	186.7	-244.5	-10.5
1992	6.7	9.0	219.4	-471.9	236.7	-307.6	-15.7
1993	0.2	0.2	37.7	-78.7	40.6	-56.3	-0.4
1994	30.4	45.0	470.8	-1173.9	627.6	-644.0	-75.5
1995	15.7	19.0	-428.5	744.8	-351.0	654.4	-34.7
1996	75.8	93.0	-1045.3	1718.4	-841.8	1718.8	-168.8
1997	6.0	7.7	273.2	-548.6	261.7	-378.5	-13.7
1998	49.1	60.7	771.6	-1605.5	724.1	-954.5	-109.8
1999	93.4	113.6	1067.9	-2266.1	991.0	-1233.1	-207.1
2000	91.6	112.5	1078.9	-2302.7	1019.6	-1260.7	-204.2
2001	6.7	8.8	300.8	-622.9	306.7	-423.9	-15.4
2002	40.5	50.4	-828.0	1441.8	-704.6	1312.5	-90.9
2003	71.4	82.9	-1166.5	1855.2	-843.0	1823.4	-154.3
2004	16.2	18.3	-629.0	1035.3	-440.8	903.7	-34.5
2005	1.8	1.9	-231.5	370.7	-143.0	310.9	-3.7

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- البنك الأهلى المصرى "النشره الإقتصاديه" أعداد متفرقه.

٢- الجهاز المركزى للتعبئه العامه والإحصاء "الكتاب الإحصائى السنوى"، أعداد متفرقه.

٣- الجهاز المركزى للتعبئه العامه والإحصاء "نشرة التجاره الخارجيه" أعداد متفرقه.

٤- وزارة الزراعه وإستصلاح الأراضى، الإدارة المركزيه للإقتصاد الزراعى "نشرة الإقتصاد الزراعى"، أعداد متفرقه.

التوصيات:

توصى الدراسة بالعمل على زيادة زيادة انتاج محصول القمح من خلال تحفيز المنتج على زراعته عند أسعار مزرعية ملائمة تتمشى مع الزيادة فى تكاليف الانتاج المزرعيه للقمح، وأيضا العمل على رفع القيمة المضافة لمحصول القمح، حتى يمكن رفع ميزته النسبية وذلك عن طريق زيادة الإنتاجيه الفدانيه بإستخدام التقاوى المحسنة ذات الإنتاجية العالية ونقل التكنولوجيا الزراعية الحديثة حتى يمكن الحصول على محصول عالى الجودة.

المراجع

١- البنك الأهلى المصرى **"النشره الإقتصاديه"** أعداد متفرقه.

٢- الجهاز المركزى للتعبئه العامه والإحصاء **"نشرة التجاره الخارجيه"** أعداد متفرقه.

٣- سعد زكى نصار (دكتور) **"التقييم المالى والإقتصادى والإجتماعى للمشروعات" معهد التخطيط القومى"**، القاهره، ١٩٨٠.

٤- سعد زكى نصار (دكتور) **"السياسه السعريه الزراعيه فى إطار سياسات الإصلاح الإقتصادى فى مصر"**، الندوه القوميه للسياسات الزراعيه فى جمهورية مصر العربيه، وزارة الزراعه، ١٩٩٢.

٥- وزارة الزراعه وإستصلاح الأراضى، الإدارة المركزيه للإقتصاد الزراعى **"نشرة الإقتصاد الزراعى"**، أعداد متفرقه.

6- Pale, Malcolm D. & Ernst Lutz “Price Distortions in Agriculture and Their Effects: An International Comparison” Am. J. Ag. Econ., Vol. 63, No. 1, Feb., 1981, pp 8-22.
7- Tsakok, Isabelle “Agricultural Price Policy: A Practitioner's Guide to Partial Equilibrium Analysis” Cornell Univ. Press, London, UK, 1990.

THE ECONOMIC IMPACTS OF THE AGRICULTURAL PRICE POLICIES ON WHEAT IN EGYPT

Abo Zaied, Attiat M. I.
Department of Agricultural Economics - Faculty of Agriculture - Cairo University

ABSTRACT

Wheat is considered one of the most important crops in the Egyptian agricultural sector, in the last years the agriculture faced many economic radical transformations either at the national or international level. As the government adopted the structural adjustment programs and signed the General Agreement on Tariffs and Trade (GATT), and finally entering the World Trade Organization (WTO).

The agricultural sector suffered from many economic problems, as a direct result of the unbalanced governmental interventions in the price policy, i.e., forced delivery, quotas system, forced crop pattern, so these distortions affected adversely on the level of performance and performance efficiency of economic agricultural inputs in Egypt. So the main research problem and the objective of the study is handling the effect of Egyptian Agricultural policy on wheat on both production and consumption sides, during the time series data were collected through years (1990-2005).

To display the effect of Egyptian agricultural policy on wheat, the Policy Analysis Matrix (PAM) indicates from through the nominal and effective protection coefficients, that there is an increase in the protection of wheat producers. The results showed that there is a decrease in the comparative advantage in producing wheat according to the domestic resource cost criterion.

On the other hand, the results of partial equilibrium model for wheat, showed that there is unstable trend of increasing and decreasing the net economic loss in production and consumption, and the net economic effect of importing what. Also there is gains in the consumer surplus, loss in the government revenue, and an increase in foreign exchange of importing wheat in the years 1990, 1995, 1996, and (2002-2005).

The study recommended expanding the production of wheat by increasing the farm prices as an incentive to the farmers, and increasing value added of wheat crop, and increasing its comparative advantage from through high yield.